S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/882
16 August 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا - مقدمة

١ - أعرب أعضاء مجلس الأمن في بيانهم (S/PRST/1999/16) المؤرخ ٢٧ أيار/ مايو ١٩٩٩، عن انزعاجهم للتدهور الشديد في الحالة السياسية والعسكرية والإنسانية في الصومال، وعن قلقهم إزاء التقارير التي تفيد زيادة التدخل الخارجي في البلد. وطلبوا إليّ تقديم تقارير دورية عن الحالة في الصومال.

٢ - وهذا التقرير مقدم استجابة لهذا الطلب. وهو يغطي التطورات منذ تقريري الأخير عن الحالة في الصومال، المقدم في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ (S/1997/715). واستجابة للطلبات التي وجهت للمنظمات الإقليمية ذات الصلة لتقديم معلومات عن الجهود الملموسة التي تم الاضطلاع بها، أو التي هي قيد النظر الفعال، التماسا لحل سلمي للحالة في الصومال، وردت معلومات من جامعة الدول العربية (انظر المرفق الأول) ومن إثيوبيا (انظر المرفق الثاني)

ثانيا - التطورات السياسية

ألف - جهود صنع السلام

٣ - اعتزمت "جماعة السوديره" عقد مؤتمر مصالحة وطنية في بوساسو في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وبُذلت جهود لتأمين مشاركة محمد ابراهيم إيغال وحسين محمد عيديد، اللذين لم ينضما إلى اجتماع الفصائل الـ ٢٦ في السوديره بإثيوبيا، والتي شكلت مجلس الإنقاذ الوطني.

٤ - غير أن حسين عيديد وبعض مؤيديه سافروا إلى القاهرة حيث انضموا إلى علي مهدي محمد وعدد من زعماء الفصائل الصومالية الأخرى لحضور اجتماع مصالحة للزعماء الصوماليين. وحضر الاجتماع، الذي أُعلن افتتاحه في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ممثلو مجلس الإنقاذ الوطني وجماعة حسين عيديد. وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، تم التوقيع على اتفاق مشترك من جانب المشاركين في اجتماع القاهرة، ومنهم حسين عيديد وعلي مهدي بوصفهما رئيسين مشاركين. وكان من المعتزم بموجب هذا الاتفاق عقد مؤتمر مصالحة وطنية في بيضوا في شباط/فبراير ١٩٩٨ ولكنه لم يُعقد على الإطلاق.

99-23453 170899 170899

٥ - ورفض زعيمان، هما العقيد عبد اللاه يوسف أحمد واللواء عدن عبد اللاه نور "غابيو" التوقيع على الاتفاق وغادرا إلى أديس أبابا. وعقدا هناك بالاشتراك مع بعض الزعماء الآخرين الذين وقعوا على الاتفاق اجتماعا لمجلس الإنقاذ الوطني، اقترح فيه، دون تحقيق أي نجاح، إجراء بعض التغييرات في الاتفاق. ووجهت إثيوبيا اللوم إلى مصر لـ "اختطاف" عملية السوديره ولم يعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية منذ ذلك الحين.

٦ - وقد نوقشت الصومال في مختلف المنتديات الدولية والإقليمية خلال الفترة الذي يغطيها التقرير الحالي. وقرر الاجتماع الوزاري الأول لمنتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، المعقود في روما في ١٩ و ٢٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، إنشاء لجنة لمنتدى شركاء الهيئة لدعم عملية إقرار السلام في الصومال التي تضطلع بها الهيئة.

٧ - وأعربت منظمة الوحدة الأفريقية، في مناسبات عديدة في عام ١٩٩٨، عن قلقها الشديد لأنه بالرغم من جهود عناصر فاعلة عديدة، فإنه لم يتم بعد إحراز أي تقدم ملموس ودعت إلى مضاعفة الجهود بحثا عن تسوية سياسية للأزمة الصومالية. وجرى أيضا الإعراب عن القلق الشديد إزاء التدفق المتزايد للأسلحة على الصومال. وفي اجتماعها الأخير الذي عُقد في الجزائر في الشهر الماضي، أثنت منظمة الوحدة الأفريقية على جهود اللجنة الدائمة المعنية بالصومال وشددت، في جملة أمور، على الحاجة إلى التنسيق المتواصل والوثيق للجهود التي ترمي إلى إنهاء الصراع في الصومال.

٨ - وعزا مجلس وزراء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في دورته السابعة عشرة، التي اجتمعت في جيبوتي في ١٤ و ١٥ آذار/ مارس ١٩٩٨، عدم إحراز تقدم في الصومال إلى: انتشار المبادرات المتوازية؛ وعدم توفر التصميم اللازم من جانب زعماء الفصائل؛ والدعم الإنساني والإنمائي غير الكافي من جانب المجتمع الدولي. وأكدت مجددا دور إثيوبيا بوصفها البلد الذي عُهد إليه بقيادة عملية السلام في الصومال باسم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. ودعي المجتمع الدولي إلى الأخذ بنهج جديد: ينبغي توسيع عملية السلام في الصومال ونقل التركيز من زعماء الفصائل إلى إشراك ممثلي المجتمع المدني. ودعي المجتمع الدولي بصفة خاصة إلى تقديم الدعم بصورة تفضيلية إلى تلك المناطق الصومالية التي أبدى زعماؤها التزاما بالسلام (النهج المسمى بـ "فوائد السلام"). واقترحت الهيئة، لخفض مخاطر "المبادرات الموازية"، إنشاء آلية، ربما من خلال منتدى شركائها، يتيح للبلدان المعنية الأخرى بعملية السلام في الصومال المشاركة فيها. وقد أيد رؤساء حكومات الهيئة هذه المقترحات في اجتماع أعقب مباشرة الاجتماع الوزاري.

٩ - واجتمع فريق الاتصال المعني بالصومال، الذي تشكل تحت رعاية محفل شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لمساعدة العناصر الفاعلة الدولية على التوصل إلى موقف مشترك بشأن الصومال، للمرة الأولى في أديس أبابا في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٩٨ برئاسة إيطاليا. وكان من بين الحاضرين الدول الأعضاء في الهيئة، والمانحون، بمن فيهم اللجنة الأوروبية، ومكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال،

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشكلت هيئة استشارية أخرى، هي اللجنة الدائمة المعنية بالصومال، وعضويتها مفتوحة أمام أعضاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأعضاء فريق الاتصال لمنتدى شركاء الهيئة، والدول والمنظمات الأخرى المعنية، واجتمعت في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ في أديس أبابا برئاسة إثيوبيا. ومنذ ذلك الحين، واصل فريق الاتصال لمنتدى شركاء الهيئة واللجنة الدائمة الاجتماع كل شهرين تقريبا في أديس أبابا في نفس الوقت تقريبا.

١٠ - وفي الفترة من ١ إلى ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، قامت بعثة لتقصي الحقائق تابعة للجنة الدائمة بزيارة هرجيسا وغاروي وبوساسو. وهي تعتزم زيارة المدن الواقعة جنوبي الصومال عندما تسمح الظروف بذلك. وفي اجتماع اللجنة الدائمة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، قدمت جيبوتي ملخصا لخطة سلام. واشتملت الخطة على عناصر ثقافية وسياسية. واشتمل العنصر الثقافي على برنامج يُنفذ في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠. واشتملت مقترحات جيبوتي أيضا على إنشاء مجلس تمثيلي قائم على أساس المنطقة وليس العشيرة، مع الاحتفاظ بثلث المقاعد للمجتمع المدني. ويتألف المجلس ذاته من هيئتين: تخصص إحداهما للشيوخ والأخرى للممثلين السياسيين. ويمنح المجلس ولاية مدتها ثلاثة أعوام لإعداد دستور انتقالي وإجراء استفتاء. واقتُرح أيضا تشكيل مجلس تنفيذي للعمل كحكومة مؤقتة. وشُدِّد ممثل جيبوتي على أن يضطلع المجتمع الدولي بدور هام بتقديم الدعم التقني والمالي منذ البداية. ورحب أعضاء اللجنة الدائمة الآخرون بالخطة ووافقوا على دراستها.

١١ - وبحث وزراء الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ في اجتماعهم في بروكسل في إطار المجلس المشترك بين بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ مسألة الصومال. وأعربوا عن رأي مفاده أن عملية تؤدي فقط إلى عقد مؤتمر صومالي للمصالحة الوطنية يضم جميع المناطق الجغرافية وجميع فئات المجتمع الصومالي هي التي يمكن أن تؤدي إلى قبول وطني ودولي لحكومة انتقالية. وأكدوا مجددا أن موارد صندوق التنمية الأوروبي ستكون متاحة للصومال فور أن يكون في إمكانه الانضمام إلى اتفاقية لومي الرابعة.

١٢ - وفي رسالة موجهة إليّ مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، ذكر أمين عام جامعة الدول العربية، أحمد عصمت عبد المجيد، أن مجلس الجامعة قد اتخذ قرارا يدعو فيه الدول الأعضاء إلى تقديم مساعدة مالية فورية بغية مساندة تنفيذ اتفاق القاهرة المشترك. وأعرب عن امتنانه لمواصلة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة العمل في الصومال، وطلب إليّ إيجاد السبل لدعم إدارة مقديشيو، فضلا عن القيام بالأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر المصالحة الوطنية المنصوص عليه في اتفاق القاهرة المشترك في أقرب وقت ممكن.

١٣ - ودعت منظمة المؤتمر الإسلامي، في اجتماعها في بوركينا فاصو، في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٩، إلى عقد مؤتمر للسلام والمصالحة في الصومال في أقرب وقت ممكن.

باء - الحالة الداخلية

"صوماليلاند"

١٤ - تواصل المنطقة الشمالية الغربية للصومال "صوماليلاند" التمتع بسلام نسبي، بالرغم من الإبلاغ من وقت لآخر عن وقوع بعض المناوشات، التي هي في معظم الحالات ذات طبيعة غير سياسية. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أعلن زعيم "صوماليلاند" محمد إبراهيم إيغال نشر قواته على طول حدود "صوماليلاند" مع إثيوبيا. واتهم إثيوبيا بتوفير التدريب والمعدات لـ ٣٠٠ فرد من أفراد الميليشيات، الذين يزعم قدومهم من منطقة سول بنية زعزعة استقرار "صوماليلاند". ووقع بعض التوتر بين "صوماليلاند" و "الإدارة" في المنطقة الشمالية الشرقية للصومال/"بنتلاند" بشأن السيطرة الإدارية على منطقتي سول وساناغ. وفي ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٩، حذر محمد إبراهيم إيغال "بنتلاند" من استخدام ١٠٠ من رجال سول الذين جرى تجنيدهم من سول ودُربوا في غاروي على أعمال الشرطة.

١٥ - ويبدو أن الموقف المتشدد السابق الذي اتخذته زعامة "صوماليلاند" بشأن مسألة انفصال الإقليم قد لان. وقال السيد إيغال لممثلي، ديفيد ستفن، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، أنه في ضوء البيئة السلمية القائمة هناك، فإن "صوماليلاند" ينبغي أن تمنح مركزا خاصا باعتبارها إقليما يتمتع بالاستقلال الذاتي، حتى يحين الوقت الذي يكون فيه زعماء "الجنوب" في موقف يمكنهم من التفاوض على مستقبل مقبول بصورة مشتركة. ويمكن لهذا المركز أن يتيح لـ "صوماليلاند" الوصول إلى المؤسسات المالية الدولية وكذلك إلى المنظمات الدولية الأخرى مثل الاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية.

١٦ - وبالرغم من ذلك، فإن السيد إيغال قد واصل في بعض المناسبات المطالبة بمركز السيادة لـ "صوماليلاند". وفي رسالته المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، اقترح أن تشكل جنوب أفريقيا، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية فريقا لتنظيم تشكيل دولة على الأراضي الصومالية المأهولة في القرن الأفريقي. وزعم أن عدم القيام بذلك سيجعل أي نداء من أجل السلامة الإقليمية للصومال غير واقعي؛ وكبديل، تطالب "صوماليلاند" بالاعتراف بسيادتها وتستاء بشدة من تسويتها بالفصائل الصومالية.

١٧ - وخلال زيارة لمصر واليمن، في الفترة الواقعة بين نهاية شباط/فبراير و ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٩، اقترح السيد إيغال بأن تساعد "صوماليلاند" العشائر في "الجنوب" على التوصل إلى السلام والدخول في وقت لاحق في مفاوضات على أساس صيغة ملائمة لإعادة توحيد البلد. وفي حين أن اقتراحه أدى كما أفادت التقارير إلى نشوء بعض التوتر مع العناصر المتشددة في "صوماليلاند" التي تعارض بصلابة إجراء أي حوار مع بقية الصومال، فإن ردود فعل بعض البلدان المجاورة كانت إيجابية. وأعرب رئيس وزراء اليمن عن سروره لما اعتبره تخفيفا لموقف السيد إيغال، وأعرب عن اعتقاده بأنه مع وضع "بنتلاند" يدها في يد "صوماليلاند"، فإنه يمكن اتخاذ الخطوة الأولى نحو إحياء الصومال. وفي القاهرة، وصف نائب مساعد الوزير للعلاقات الأفريقية الثنائية اجتماعات السيد إيغال مع ممثلي بأنها إيجابية وقال إن مصر ترى أن للسيد إيغال دورا يضطلع به لإعادة توحيد البلد. وفي الفترة الواقعة بين ٢٧ حزيران/يونيه و ٢ تموز/يوليه

١٩٩٩، قام السيد إيغال بزيارة لنيروبي تلبية لدعوة من الرئيس دنييل أراب موي وعقد اجتماعات عديدة معه.

"بنتلاند"

١٨ - في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٨، قال العقيد عبد اللاه يوسف لممثلي أن لديه أولوية تتمثل في إقامة هيكل إداري للمناطق الشمالية الشرقية على المستوى المحلي باعتبارها وحدة تأسيسية لدولة صومالية في المستقبل، وكأساس للمشاركة في المستقبل في أي مؤتمر للمصالحة الوطنية. وفي وقت لاحق، عقدت الماجرتين، وهي العشيرة المتمتعة بالأغلبية في شمال شرق الصومال، اجتماعا مع العشائر الأخرى الأصغر حجما، في غاروي في الفترة من ٢٥ شباط/فبراير وحتى ٤ آذار/ مارس ١٩٩٨. ووافق الاجتماع على الهدف المتمثل في إقامة إدارة إقليمية واحدة واختار غاروي كمكان لعقد اجتماع دستوري. ووافق اجتماع للمتابعة عقد في الفترة من ١٠ إلى ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٨، ضم مندوبين من سول وساناغ، على إطلاق اسم "دولة بنتلاند" على الإدارة الإقليمية الجديدة. وانتخب المؤتمر الدستوري في غاروي العقيد عبد اللاه يوسف "رئيسا" لـ "دولة بنتلاند" ومحمد عبدي هاشي، رئيس الحزب الصومالي المتحد التابع لائتلاف الإنقاذ الصومالي، "نائبا للرئيس" في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٨. وأقر الاجتماع ميثاقا مؤقتا وأنشأ برلمانا يضم ٦٩ عضوا. وقد تحدى نتيجة الانتخابات كل من اللواء محمد عبشير موسي، رئيس الجبهة الديمقراطية الصومالية للإنقاذ، وبوكور عبد اللاه بوكور موسي، الزعيم التقليدي للماجرتين، وقد دخل كلاهما في منافسة مع العقيد عبد اللاه يوسف على الرئاسة.

مقديشيو

١٩ - في أعقاب إبرام اتفاق القاهرة المشترك في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، عاد علي مهدي، وعثمان حسن علي "أتو" وحسين عيديد إلى مقديشيو في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. ونظرا لأنه أصبح من الواضح أن مؤتمر المصالحة الوطنية، المقرر عقده في بيضوا في ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٨، لن ينعقد، فقد شرعوا في بذل جهود لإقامة إدارة لمنطقة بنادير (مقديشيو). ولقيت جهودهم تشجيعا من قبل المبعوث الخاص المصري لشؤون الصومال.

٢٠ - واكتنف التقدم في اتجاه تشكيل هذه الإدارة عدد من المشاكل، بما في ذلك زعم حسين عيديد بأنه "رئيس" الصومال وكذلك المعارضة التي لقيها علي مهدي داخل عشيرته، مودولود. وشملت المعارضة، التي قادها حسين حاجي بود وحاجي موسي سودي "يالاهو"، وكلاهما من المساعدين السابقين لعلي مهدي، وعثمان "أتو" في وقت لاحق.

٢١ - وفي ٥ تموز/يوليه ١٩٩٨، غادر ٤٠ زعيما صوماليا مقديشيو إلى ليبيا، للانضمام إلى الصلوات المقامة بمناسبة مولد النبي محمد. وعادوا إلى مقديشيو في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٨ بصحبة مبعوث ليبي لشؤون الصومال. وأفادت التقارير أن العقيد معمر القذافي قد حثهم على الانتهاء من إقامة إدارة لمنطقة بنادير وإعادة فتح الميناء البحري والمطار، ووعد بتقديم معدات وتمويل لمدة ستة أشهر لقوة شرطة لمقديشيو.

وفي حين وعد علي مهدي وحسين عيديد بأن إدارة بنادير ستنشأ في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩٨، فقد زعم موسي سودي وجماعات المعارضة الأخرى أن المشاورات غير كاملة وأن أي محاولة لإقامة إدارة ستنتج عنها مواجهة دامية. وهناك أيضا انقسام حول تمثيل بعض العشائر، بما فيها الأقليات.

٢٢ - وفي ٣ آب/أغسطس ١٩٩٨، أعلن علي مهدي والسيد حسين عيديد تشكيل إدارة لمنطقة بنادير. وأنشئ مجلس أعلى مكون من ٥٠ شخصا للإشراف على الهيئة الإدارية للمنطقة. وتولى رئاسة هذه الهيئة حسين علي أحمد وهو رجل أعمال رشح "محافظا". وفي ٦ آب/أغسطس ١٩٩٨، أعلن علي مهدي أن المطار البحري قد أعيد افتتاحه. ورشح علي حسن عولي "كيبديد" رئيسا لقوة الشرطة. غير أن عثمان أتو وموسي سودي وحسين بود عارضوا الزعم بتشكيل إدارة بنادير. وفي ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٨ أطلق موسى سودي النار على سفينة لمنعها من الاقتراب من الميناء البحري.

٢٣ - وقد أشاعت الإدارة بعض الأمل لبضعة أشهر. غير أن الحالة السياسية قد تدهورت لا سيما في شمال مقديشيو. وتزايد التوتر وقطع الطريق والقتال العشائري المتقطع بعد آذار/ مارس ١٩٩٩، واندلع القتال داخل عشيرة وابودان المتفرعة من عشيرة علي مهدي، مودولود. وتعرض مقر إقامة "المحافظ" للهجوم، مما أدى إلى وقوع هجوم ثأري على مقر إقامة موسي سودي. وبدا أن شرطة مقديشيو قد تحللت لعدم قدرتها على قمع العنف فيما بين العشائر. غير أن زعماء إدارة بنادير رأوا أن عدم دفع المرتبات، بعد توقف الدعم الليبي، هو السبب في انحلال قوة الشرطة.

٢٤ - وقد ملأت مختلف المحاكم الشرعية الإسلامية، التي نشأت للحفاظ على القانون والنظام، الفراغ الناشئ عن انهيار إدارة بنادير في جنوب مقديشيو. وبدأت هذه المحاكم، بمساندة رجال الأعمال، في رفع مختلف حواجز الطرق التي وضعها زعماء الفصائل لابتزاز الأموال.

٢٥ - وقد غادر علي مهدي مقديشيو إلى مصر في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩، للعلاج الطبي، بعد أن خاب أمله، كما أفادت التقارير، إزاء زعامته لعشيرة مودولود. وعُين محمد حسين أدو رئيسا لفصيل مودولود. وقال علي مهدي لممثلي في القاهرة في ٣٠ حزيران/يونيه إنه يعتزم العودة إلى مقديشيو في غضون أسابيع لإعادة إنشاء إدارة بنادير وافتتاح المطار والميناء البحري. وقال إن مؤتمر المصالحة الوطنية سيعقد في أقرب وقت ممكن. وعاد حسين عيديد إلى مقديشيو في ١٣ تموز/يوليه. وقال أيضا لممثلي إنه يعتزم إعادة إنشاء إدارة بنادير وقوة الشرطة.

منطقة حيران: مؤتمر بيليت - وين

٢٦ - ضم المؤتمر العام لعشيرة هاويوي، الذي بدأ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، نحو ٤٠٠ مثقف وسياسي وزعيم ديني وممثل للجماعات النسائية والشبابية. وحضر أيضا مراقبون من العشائر والمناطق الأخرى في الصومال. وأفادت التقارير أن الاجتماع قد حل خلافات بين عشيرتي أبغال ومورو سادي - من ناحية، وبين عشيرتي هابر - غدير وهوادلي من ناحية أخرى. وفي بيان صادر في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩،

أعلن ٩ من الزعماء التقليديين اتفاقهم على خطة من ١٠ نقاط، تشمل تشكيل لجنة لمتابعة العملية. وأعلنوا أنهم يعتزمون عقد مرحلة ثانية للاجتماع لمناقشة المستقبل السياسي للبلد. وأعلنت لجنة المؤتمر أنها تعتزم أن تجري في تلك المرحلة اتصالات مع العشائر الصومالية الأخرى. غير أن الاجتماع انتهى في حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى حالة من الفوضى بسبب زعم شخصين مختلفين أنهما انتخبا رئيسا للمجلس الاستشاري الصومالي، الذي أنشأه المؤتمر. ثم زعمت جماعة في مقديشيو أنها قد بدأت مرحلة تحضيرية للمرحلة الثانية للمؤتمر العام لعشيرة هاويوي والذي سيعقد الآن في مقديشيو.

"جوبالاند"

٢٧ - في ٨ أيار/ مايو ١٩٩٨، نجحت ميليشيا هارتي التابعة للواء محمد هرسي سياد "مرجان" في صد هجوم من الحركة الوطنية الصومالية التابعة لائتلاف الإنقاذ الصومالي بدفع الميليشيا المشتركة لعشيرتي هابر - غدير وماريهان إلى كمسوما، الواقعة على بعد ٩٠ كيلومترا من كسمايو. وجرى نسف جسر كمسوما، الذي كان في المعتاد أداة الوصل الوحيدة في جميع الأحوال الجوية بين كسمايو ومقديشيو. وفي ٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩، قُتل على الأقل ٦٠ شخصا، بمن فيهم المدنيون، وجُرح، كما أفادت التقارير، نحو ٨٠ شخصا، في معركة شهدت دخول جانب ماريهان/هابر - غدير إلى كسمايو بعد أمد وجيز. وفي ١١ حزيران/ يونيه ١٩٩٩، جرى دفع اللواء "مرجان" وميليشياته إلى خارج كسمايو، مما أدى إلى إنهاء سيطرتها على المدينة التي استمرت ست سنوات. وأعلن المنتصرون أن العملية، التي قادها اللواء أحمد وارسام ضمن آخرين، قامت بها "القوات الصومالية المتحالفة". ووقعت أيضا اشتباكات متقطعة في راس كامبوني في منطقة جوبا السفلى، بين منظمة الاتحاد الإسلامية وأفراد ميليشيا ماكابول التابعين لعشيرة أبسام.

منطقتا باي وباكول

٢٨ - منذ احتلال اللواء الراحل عيديد لمنطقة بيضوا في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، واصل جيش راهنوين للمقاومة شن حرب مغاورين على ميليشيا حسين عيديد. وفي ٦ حزيران/يونيه ١٩٩٩، نجح جيش راهنوين للمقاومة في نهاية المطاف في دفع ميليشيا حسين عيديد إلى خارج بيضوا. وزعم بعض الصوماليين مع ذلك أن القوات الإثيوبية عبرت الحدود وقاتلت بالفعل إلى جانب جيش راهنوين للمقاومة. وقد نفى كل من إثيوبيا وجيش راهنيون للمقاومة الاتهامات.

مناطق أخرى: غيدو وشابيلي السفلى والوسطى

٢٩ - سادت منطقة غيدو حالة سلمية نسبية حتى ١٤ آذار/ مارس ١٩٩٨، عندما اشتبكت منظمة الاتحاد الإسلامية مع الجبهة الوطنية الصومالية بقيادة اللواء عمر حاجي محمد "مسالي" في محاولة ناجحة للسيطرة على محافظة الواق. وأفادت التقارير أن نحو ٢٣ مقاتلا قد قتلوا في حين جُرح عدد كبير. غير أنه بحلول ٥ آب/أغسطس ١٩٩٨، بدا أن عشيرة ماريهان قد قامت بتسوية الشقاق بين الاتحاد واللواء عمر حاجي محمد "مسالي".

٣٠ - وفي ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، جرى في بيليت - هاوا في منطقة غيدو، اغتيال الشخص الذي أعلن نفسه رئيسا للجبهة الوطنية الصومالية، ومنوض محافظة باردیري، وشخصين آخرين فيما يبدو أنها معركة للاستحواذ على السلطة داخل الجبهة الوطنية الصومالية. ثم قامت في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ ميليشيا فرد آخر من العشيرة، زعم أنه خلف رئيس الجبهة الوطنية الصومالية الذي جرى اغتياله، بالهجوم على ميليشيا اللواء عمر حاجي الذي وقع على اتفاق أديس أبابا لعام ١٩٩٣ بوصفه رئيسا للجبهة الوطنية الصومالية، في مدينة بوردوبو. وأفادت التقارير أن عشرة أشخاص قد قتلوا وأصيب ستة عشر بجراح قبل انسحاب ميليشيا بورال إلى قواعدها إلى بيليت - هاوا. وكانت هناك مزاعم دائمة بتحركات القوات الإثيوبية داخل المنطقة. ولم يكن مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال في وضع يمكنه من تأكيد صحة هذه التقارير.

ميركا

٣١ - كانت ميركا إلى عهد قريب تتمتع بسلام نسبي ومن ثم اجتذبت عددا من الوكالات المعنية بتقديم المعونات واستقرت هذه في المدينة بعد انتقالها من مقديشيو. بيد أن الحالة تدهورت منذ نيسان/أبريل ١٩٩٩.

جيم - دور المجموعات النسائية والأقليات

٣٢ - واصلت المجموعات النسائية ومجموعات الأقليات الإعراب عن القلق إزاء انعدام القانون والنظام في البلد. وفي ١ حزيران/يونيه ١٩٩٩، قدمت رئيسة إحدى المنظمات غير الحكومية، هي منظمة إنقاذ النساء والأطفال الصوماليين، التماس باسم ١٢٠ امرأة إلى ممثلي لإحالته إلى مجلس الأمن. وجاء في الالتماس أن المرأة مستبعدة تقليديا عن السياسة وأنها تتحمل العبء الرئيسي من المعاناة في الصومال. وعلى وجه الخصوص، وبالنظر إلى الحالة داخل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، يشعرن بأن من الخير للأمم المتحدة أن تعمل على مساعدة جميع الصوماليين على استعادة حكمهم مع إيلاء انتباه خاص إلى الدور الذي ينبغي للمرأة أن تقوم به. وفي اجتماع عُقد في نيروبي في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، قام وفد من ممثلي خمس مجموعات نسائية من مختلف مناطق الصومال بإنشاء حملة من أجل المشاركة السياسية للمرأة الصومالية. وتقوم نساء صوماليات أخريات بلقاءات تذكيرية شهرية في نيروبي دعما للسلام.

٣٣ - واجتمع ممثلي بعدد من الناطقين باسم الأقليات في الصومال، من بينهم رؤساء منظمة القادة الأفارقة الصوماليين، والاتحاد الوطني الصومالي، وكذلك سلطان الجيدو، حيث أكدوا استبعاد الأقليات من العملية السياسية، والتمييز الشديد الذي تعاني منه الأقليات في أجزاء مختلفة من الصومال.

٣٤ - وفي ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٩، أصدر عبد القادر محمد عيدن "زوبي"، زعيم شعب الديجيل والمريفيل، بيانا طلب فيه إنشاء محكمة دولية لجرائم الحرب في الصومال تقوم، في جملة أمور، بالتحقيق في أعمال

حسين عيديد وميليشياته ومعاقبتهم لأنهم، في دعواه، قاموا بعملية تطهير عرقي في منطقة شعب الدجيل والمريفيل.

دال - مزاعم بتدفقات الأسلحة إلى الصومال

٣٥ - قال السيد إيغال، في رسالته المؤرخة ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، إنه ينبغي أن يُطلب من الدول المجاورة بواضح العبارة أن يتوقفوا عن إعطاء الأسلحة والذخيرة إلى الفصائل المتحاربة في الصومال. وفي رسالته الثانية المؤرخة ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، أعرب عن عميق أسفه لأنه في الوقت الذي كان ينضب فيه خزان الذخيرة الذي خلفته الحرب الباردة، ويصبح أمراء الحرب غير قادرين على إرهاب السكان أخذت إمدادات جديدة تصل إلى الصومال. ودعا إلى تنفيذ حظر الأسلحة المفروض على الصومال.

٣٦ - وهناك ادعاءات من جانب الصوماليين بأن إريتريا تقوم بنقل أسلحة ومقاتلي جبهة أورومو للتحرير إلى داخل الصومال. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، وصلت رحلتان جويتان على الأقل إلى باليدوغل من اساب، إريتريا يُدعى بأنهما كانتا تحملان أسلحة. وكانت هناك أخبار أيضا عن وصول شحنات أخرى من الأسلحة بطريق البحر إلى ميركا في منتصف شباط/فبراير وأوائل أيار/ مايو ١٩٩٩، وإلى فاكس في منتصف حزيران/يونيه ١٩٩٩. وثمة أخبار واسعة الانتشار أيضا عن نزول مقاتلي جبهة أورومو للتحرير في ميركا وفاكس. وفي ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٩، اتهم علي مهدي إثيوبيا بتزويد خصومه بالأسلحة وخاصة حسين حجي بود. وكتب إلى الكولونيل عبد الله يوسف، يوم ٦ أيار/ مايو ١٩٩٩، يدين ما يدعي بأنه وصول جنود وأسلحة من إريتريا. وفي أواسط تموز/يوليه ١٩٩٩، أصدر مسؤولون في المجلس الاستشاري الصومالي بيانا أدانوا فيه وجود مقاتلين تابعين لجبهة أورومو للتحرير في الصومال. ووجهوا الانتباه إلى ما يعتبرونه خطر انهيار الأمن في الصومال. محذرين من أن الاستقرار قد يتزعزع في المنطقة كلها. وفي ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، كتب إليّ حسين عيديد وعلي مهدي والجنرال عمر حاجي يدعون ليس فقط بأن إثيوبيا صدرت أسلحة إلى داخل منطقة جيدو بل بأنها تواصل أيضا احتلال أرض صومالية. وطلبوا إلى مجلس الأمن أن يطلب من إثيوبيا إخراج جنودها من الصومال. وإن مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال لا يملك الولاية ولا القدرة على التحقق من صحة هذه الأخبار. أما إثيوبيا وإريتريا فقد أنكرتا أي تورط في شحن الأسلحة إلى الصومال.

ثالثا - عمل الأمم المتحدة

٣٧ - منذ تقريري الأخير إلى مجلس الأمن، عقد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، كيبران بريندرغاست، في أربع مناسبات، اجتماعات على مستوى سفراء الأطراف الفاعلة الخارجية بشأن الصومال في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، و ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، و ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، و ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٩. وقد حضر هذه الاجتماعات أعضاء من المجلس، والبلدان التي قامت بمبادرات لحفظ

السلام، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وكانت هذه الاجتماعات فرصة لإجراء تبادل آراء غير رسمي ولتنسيق المبادرات بشأن الصومال. وكان ثمة اقتراح بأن يتكرر عقد مثل هذه الاجتماعات أكثر مما كان عليه الحال في الماضي، وتعهد وكيل الأمين العام بعقدها ثلاث مرات في السنة، أو أكثر من ذلك إن دعت الضرورة.

٣٨ - وقد زرت منطقة القرن الأفريقي فيما بين ٢٩ نيسان/أبريل و ١٠ أيار/ مايو ١٩٩٨ وأجريت مشاورات بشأن الصومال مع قادة إثيوبيا وجيبوتي وكينيا وإريتريا. وكان رئيس جيبوتي آنذاك، حسن غوليد أبتدون، أعرب عن آراء معظم القادة عندما دعا إلى وضع حد لما وصفه بـ "السياحة السياسية" للقادة الصوماليين التي يتوجهون فيها إلى مختلف العواصم لتوقيع وثائق لا يتم الوفاء بالالتزامات الواردة فيها. وقال إنه يود أن يتم الاضطلاع بكل جهود المصالحة في المستقبل داخل الصومال. وفي نيروبي، اجتمعت بالأطراف الفاعلة الخارجية في شأن الصومال، وهو اجتماع شمل سفراء الدول الأعضاء، فضلا عن ممثلي المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وبناء على طلب مني، التقى محمد سحنون، مبعوثي الخاص في أفريقيا، بطائفة عريضة من القادة الصوماليين في نيروبي.

٣٩ - وطلبت من وكيل الأمين العام بريندرغاست أن يزور نيروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ لتقييم آفاق السلام في السودان والصومال. وبشأن الصومال، تبادل الآراء مع الرئيس دانيال أراب موي ووزير الخارجية بونايا غودانا في نيروبي، والتقى بالمبعوث الخاص الإيطالي المعني بالصومال ووفد من اللجنة الأوروبية وطائفة عريضة من زعماء الفصائل الصومالية أو ممثليهم، فضلا عن قادة المجتمع المدني الصومالي، بمن فيهم النساء. وعلاوة على ذلك، تبادل الآراء مع الأطراف الفاعلة الخارجية بشأن الصومال، بمن فيهم رؤساء وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية. وذكر وكيل الأمين العام بريندرغاست أن السلطات الكينية تدعم نهج "الحجر الأساس" للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بوصفه السبيل لتحقيق تقدم في الصومال وأنها متفائلة لكون اللجنة الدائمة ستساعد المجتمع الدولي على التحدث بصوت واحد في عملية السلام الصومالية.

٤٠ - وتمثلت سمة مشتركة لمناقشات وكيل الأمين العام بريندرغاست مع محاوريه الصوماليين في الشعور القوي بأن عهد "أباطرة الحرب" قد ولى. ودعا معظمهم إلى أن تقوم الأمم المتحدة بمجهود جديد لنزع سلاح أفراد الميليشيات في البلد. ومع ذلك، فقد كان هناك خلاف بدرجة أقل بشأن كيفية المضي قدما في عملية السلام. ففي حين أيد العديد نهج "الحجر الأساس"، أعرب البعض عن تخوفه من أنه قد يؤدي إلى إقامة "إمارات" غير مستدامة و/أو إلى العديد من "الرؤساء" في عملية تجزئة سخيفة للبلد قد تصل في نهاية المطاف إلى مستوى المقاطعة إن لم يكن مستوى القرية. وأكد وكيل الأمين العام بريندرغاست رغبتي المتواصلة ورغبة مجلس الأمن في إيجاد حل للمشكلة الصومالية وأكد للزعماء الصوماليين الالتزام الموصول للأمم المتحدة بالتوصل إلى حل سياسي. وفي الوقت ذاته، أكد لهم أن المسؤولية عن إقامة السلام تقع على كاهل الصوماليين أنفسهم، وأن أفراد المجتمع الدولي ليس بوسعهم إلا أن يساعدوهم في هذه الجهود.

٤١ - وكما يعلم المجلس، فقد قمت عقب تقديم تقريري S/1997/715 المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بتعيين السيد دافيد ستيفن بصفة ممثلي للصومال وكذلك رئيسا لمكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال. وبموافقة من مجلس الأمن، أضيف موظف واحد من الرتبة الفنية إلى ذلك المكتب الذي ظل مقره في نيروبي. وبذلك، تمكن المكتب من تعزيز دوره في مجال الإفادة والإبلاغ، وبصورة خاصة من تحسين اتصالاته بالزعماء الصوماليين داخل الصومال. وقد قام موظفو المكتب في أثناء الفترة المشمولة بهذا التقرير بزيارات إلى جميع أنحاء البلد، فأبقوا بذلك على الاتصالات المنتظمة والحوار مع جميع قطاعات الرأي العام في داخل الصومال. وقام ممثلي الخاص أيضا بزيارات تشاور عديدة لكل من عواصم الحكومات ومقار المنظمات الإقليمية المشتركة في عملية السلام في الصومال. وساعدت هذه الجهود في تحسين تدفق المعلومات فيما بين العناصر الفاعلة الخارجية وعززت أيضا إدراك الحاجة إلى توخي نهج موحد في توطيد السلام في الصومال، وذلك في بيئة كانت فيما مضى تتميز بتعدد النهج والمبادرات.

رابعا - الحالة الإنسانية

٤٢ - تميز وكالات الأمم المتحدة ثلاث بيئات للعمل في الصومال: "مناطق الأزمة" و "مناطق الانتقال" و "مناطق الانتعاش". وتتطلب كل من هذه البيئات استراتيجية مختلفة للمساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل، وأنواعا متميزة من المساعدات الخارجية. ومن الصميمي للتحليل ضرورة التصدي لخمس قضايا أساسية: (أ) عدم الأمن الغذائي المزمن، و (ب) تشرد السكان، و (ج) انهيار الخدمات الاجتماعية والهياكل الأساسية، و (د) الافتقار إلى الإدارة الصالحة وما يرتبط بذلك من الأمن، و (هـ) تكرار الكوارث الطبيعية وعدم التأهب للطوارئ. ففي مناطق الأزمة ينصب التركيز على كفالة مزيد من الأمن الغذائي وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية المنقذة للحياة، والمساعدة على بناء القدرة على مستوى المجتمع المحلي. وفي مناطق الانتقال يزداد التركيز على هذا الأخير. أما في مناطق الانتعاش فيكون التركيز على توفير الدعم التقني لحسن الإدارة وتوفير الدعم لبناء القدرات في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

٤٣ - وإن هدف الأمم المتحدة الرئيسي، كما هو مبين في النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٩، هو منع الوضع الحالي في الجنوب من التحول إلى مجاعة ومواصلة الأعمال الأساسية لتوطيد الاستقرار والاعتماد على النفس والأمن في الشمال. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، اتخذت الأمم المتحدة عددا من المداخلات، في مجالات من بينها الأمن الغذائي، والصحة والتغذية، والمياه والمرافق الصحية، والتعليم والإدارة العامة. وهناك، إضافة إلى ذلك، عدد من المداخلات الشاملة لعدد من الميادين من أجل ضمان تماسك البرامج وحماية السكان المدنيين، بما في ذلك تعزيز وحماية حقوق الإنسان والتخطيط المشترك بين الوكالات والتنسيق. ومن المنتظر، إذا ما نُفذ البرنامج بصورة كاملة أن يستفيد منه ما يقرب من ثلثي السكان. والنداء الموحد لعام ١٩٩٩ يعرض البرنامج بالتفصيل، مبينا الاحتياجات ذات الأولوية: ٦٥,٧ مليون دولار للأنشطة الإنسانية، و ٢٩,٣ مليون دولار لأنشطة إعادة التأهيل والإنعاش. أما أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ، التي تستهدف ما يزيد على مليون من الناس، فقد مولت حتى الآن بصورة معقولة.

٤٤ - ويتطلب تنفيذ استراجية المساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل جهود عدد من الفاعلين الرئيسيين يشمل المنظمات الدولية، ومنها ثماني وكالات للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة)، ولجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ونحو أربعين منظمة غير حكومية، بالإضافة إلى المجتمعات المحلية والإدارات والمنظمات الوطنية غير الحكومية. ومن الشركاء المنفذين للأمم المتحدة المنظمات الدولية غير الحكومية التالية: منظمة العمل ضد الجوع، ووكالة التعاون والبحث في مجال التنمية، والمؤسسة الأفريقية للطب والبحوث، واللجنة الأوروبية للتدريب الزراعي، واللجنة التنسيقية لمنظمة الخدمات التطوعية، اللجنة الدولية للتنمية الشعبية والهيئة الطبية الدولية ومنظمة إنترسوس للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ ومنظمة الصحة للجميع في العالم الثالث، ومنظمة الرحمة الدولية، وجمعية أطباء بلا حدود إسبانيا وهولندا وبلجيكا، ومنظمة المعونة الإسلامية بالمملكة المتحدة، ومعونات الكنيسة النرويجية، ومعونات الكنيسة السويدية، ومنظمة تروكير والرؤية العالمية. وبالتعاون مع شركاء الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة، يقوم بالتنسيق العام للمعونة الإنسانية مكتب المقيم ومنسق المعونة الإنسانية للصومال التابع للأمم المتحدة.

٤٥ - وما يقرب من ثلثي موظفي الأمم المتحدة العاملين في الصومال (الدوليين والمحليين) موجودون داخل البلد ويتركزون عموما في المناطق الشمالية. ولأغراض مواصلة عملية "عبر الحدود" داخل المناطق غير المستقرة في جنوب ووسط البلاد، ومن أجل توفير التنسيق والدعم البرنامجي، ظلت في نيروبي، كينيا، المقار التنفيذية لمعظم المنظمات الدولية.

٤٦ - وأضيف إلى آثار الصراع الداخلي المسلح المستمر في السكان حدوث فيضان جارف في المناطق الجنوبية تلاه جفاف في معظم مناطق الصومال. ونتيجة لانعدام الأمن الغذائي الشديد والمرض، بما في ذلك الكوليرا، أصبح مليون شخص معرضين للخطر في الجنوب، بينما نفق الكثير من المواشي، وهي المورد الأساسي لمعظم السكان، نتيجة للنقص في الماء والمرعي.

٤٧ وكانت الفيضانات التي حدثت في المنطقة الجنوبية في الفترة ١٩٩٧ - ١٩٩٨، أسوأ الفيضانات منذ عشرات السنين وأثرت في حياة مليون صومالي تقريبا، وأودت بحياة ٠٠٠ ٢ شخص في المرحلة الحادة من حالة الطوارئ. ودعما للاستجابات المجتمعية، دخلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في عملية إغاثة مكثفة. وفي المرحلة الأولى، كان يقدم إلى ضحايا الفيضان المواد الأساسية للبقاء، ومنها حصص الإعاشة من الأغذية والبطاطين والأغطية البلاستيكية وأكياس الرمل وأدوات الطبخ. وخُطِطت المرحلة الثانية من العملية بهدف توفير الخدمات الأساسية وإعادة التأهيل بما في ذلك توفير المياه المأمونة والمرافق الصحية والهياكل الأساسية الزراعية، وتعزيز الوحدات الصحية لمعالجة المشاكل الصحية الكبيرة. على أن المتابعة المعتزمة لم تتحقق إلا هامشيا بسبب قلة التمويل - وذلك على النقيض من التمويل للمرحلة الأولى - مما جعل مناطق الكوارث المزمنة أشد ضعفا أمام الأزمة القادمة. وما لبث أن حلت أزمة الأغذية مصحوبة بجفاف، بدءا من الربع الأخير لعام ١٩٩٨، أي بعد الفيضانات بسنة واحدة فقط.

٤٨ - وبنهاية عام ١٩٩٨، كان انعدام الأمن الغذائي والتدهور في الأحوال الصحية على أشدهما في المناطق الوسطى والجنوبية من الصومال نتيجة للصراع والمناخ معا. وكانت الأزمة مستمرة في منتصف عام ١٩٩٩. وقبل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بدأت حركة تهجير غير عادية للسكان، وهذا أوضح دليل على الشعور الشديد بالضيق فقد أخذت أسر زراعية مستقرة تنقل من أسوأ منطقتين، باي وباكول (وهما عادة سلة الخبز للصومال) إلى مناطق أخرى بحثا عن الغذاء ومزيد من الأمن والماء. وانتقل ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ شخص إلى غيدو، وشابيل السفلى، وجوبا الوسطى ومقديشيو. والمجتمعات المحلية معرضة بوجه خاص لتفشي الأمراض المعدية، لا سيما الحصبة والملاريا وأمراض الإسهال، مثل الكوليرا. وبعد حالات الكوليرا الأولى المؤكدة في أوائل كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، بلغ عدد الحالات بنهاية شباط/فبراير ١٩٩٩ ما يزيد على ٣ ٠٠٠ حالة، وأبلغ عن وقوع ما يقرب من ٢٠٠ حالة وفاة. واستقرت الحالة بحلول أيار/ مايو ١٩٩٩.

٤٩ - وهناك مليون شخص في المناطق الجنوبية والوسطى يواجهون نقصا خطيرا في الأغذية، منهم الآن ٣٠٠ ٠٠٠ شخص بحاجة إلى معونة غذائية. وحالة الأمن الغذائي لهؤلاء على المدى الطويل مفزعة ومن المرجح أن تتفاقم نتيجة لاستمرار انعدام الأمن وسوء إمكانات الموسم الحالي. ولذلك من المرجح أن يزداد عدد الناس الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ولمواجهة الحالة، واصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العملية الكبيرة عبر الحدود من كينيا، بإيصال الإمدادات الإنسانية اللازمة بصورة عاجلة، بما فيها المعونة الغذائية والأدوية والمأوى. ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، قام برنامج الأغذية العالمي ومنظمة كير (تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان (CARE)) بتوزيع ما يقرب من ٥٠٠ ١٣ طن من الأغذية الغوثية، استفاد منها ما يزيد على ٠٠٠ ٧٠٠ شخص في مناطق باي وباكول وغيدو وحيران وجوبا الوسطى وشابيل السفلى. ووزعت اليونيسيف والوكالة الشريكة لها أكثر من ٦٠٠ ٢ طن من السوبر ميكس (خليط مغذ من القمح والسكر)، استفاد منها ٠٠٠ ٢٠٠ طفل. وتلقى نحو ٠٠٠ ٨٠ طفل اللقاح ضد الحصبة مع جرعة تكميلية من فيتامين ألف. وأنشئ ما يزيد على ٢٦ مصدرا للمياه، ينتفع بها أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص في باي وباكول وغيدو وشابيل الوسطى وحيران.

٥٠ - وفي محاولة لدعم المجتمعات الزراعية في الجنوب، أنجزت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية عملية توزيع للبذور كبيرة بنهاية آذار/ مارس، وهو بداية فصل التخطيط الأساسي لعام ١٩٩٩. وفي ٦ تموز/ يوليه ١٩٩٩، أصدر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والهيئة الصومالية لتنسيق المعونة في وقت واحد تنبيها للمانحين من أجل جنوب ووسط الصومال يطلبان فيه ١٧,٥ مليون دولار أمريكي لتغطية الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. وتم توزيع ما يزيد على ٧٠٠ ١ طن من البذور على مزارعي منطقتي باي وباكول في جنوب الصومال. وفي الشمال أدى انقطاع المطر بشكل متواصل إلى تقلص المراعي وانعدام المياه الجوفية. ونفق ما يقرب من ٥٠ في المائة من المواشي في المناطق التي كان فيها الجفاف على أشده. وبحلول آذار/ مارس ١٩٩٩ أنشئت عملية استجابة مشتركة بين الوكالات لدعم المجتمعات المحلية بالغوث الغذائي ونقل الماء بالشاحنات وإصلاح مصادر المياه. ومما خفف من حدة الحالة في الشمال وصول المطر في أيار/ مايو ١٩٩٩ ورفع الحظر على استيراد المواشي من منطقة القرن

الأفريقي من جانب بعض دول الخليج، على أنه مازالت ثمة حاجة كبيرة جدا إلى أعمال الإصلاح والتأهب للكوارث في المناطق المستقرة.

٥١ - وجغرافيا، فإن معظم المناطق الآخذة بالانتعاش تقع في الجزء الشمالي من الصومال حيث يعيش ما يقرب من ثلثي مجموع السكان. وقد أظهر الاقتصاد في الشمال قدرة مذهلة على الصمود، ويتسم باتساع التجارة فيما بين المناطق والتجارة ذات الوجهة التصديرية. وكان للحظر المفروض على استيراد المواشي الصومالية من القرن الأفريقي إلى بعض بلدان منطقة الخليج أثر سلبي جدا على الاقتصاد. ونتيجة لذلك، عانت الإدارات المحلية البازغة في الغرب الشمالي ("صوماليلاند") وفي الشرق الشمالي ("بونتلاند") من نقص العائدات من الضرائب على الصادرات. وعلى الرغم من ذلك استمرت التجارة في النمو. وأصبح ميناء بربيرا أنشط ميناء بحري صومالي وثاني أهم ميناء بحري لإثيوبيا، بعد جيبوتي. وكذلك تمثل المطارات، كمطارات هيرجيسا وبربيرا وبوساسو مصدرا هاما للواردات بالنسبة للسلطات المحلية وتشجع أيضا التطور الاقتصادي. ومع ذلك فإن الاستقرار في هذه المناطق هش. وما زالت مناطق الانتعاش تحتاج إلى كثير من الدعم لبناء قدراتها من أجل استدامة وتحسين ما حققته من منجزات منذ نهاية الحرب الأهلية.

٥٢ - وترمي مشاريع الأمم المتحدة في الشمال إلى تقديم الدعم الأساسي من أجل تحسين القدرات الإدارية والتوسع الاقتصادي الخاص. وتوفر برامج تدريب للهياكل الإدارية المحلية، وتقدم المساعدة في مجال التخطيط والإدارة الحضريين كما تقدم في مجال إصلاح الطرق والمرافق الصحية. وقد حققت وكالات الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية غير الحكومية ومع الشركاء المحليين، في العديد من المشاريع الصغيرة القائمة بنفسها، لا سيما في المراكز الحضرية.

٥٣ - ولا يزال أمن الأنشطة الإنسانية يشكل مصدرا للقلق الشديد. ففي ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، اغتيل الدكتور مانموهان سينغ بوغال، وهو مواطن كيني يعمل في منظمة الأرض الجديدة، في قرية نائية تقع بين بلدتي برديرا وغربهار في منطقة غيدو على يد أشخاص يعتقد أنهم يعملون معه. وكان الدكتور بوغال يشارك في برامج للتحصين ضد مرض طاعون الماشية. وقد سرق القتلة أموالا ومعدات خاصة بالمشروع. وأوصت الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة بوقف جميع أنشطة الإنعاش والتنمية في منطقة غيدو حيث أن السلطات المحلية، التي يشير ظاهر الأمر إلى أنها تعرف الجناة، لم تتمكن من تقديمهم للمحاكمة.

٥٤ - وفي ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٩، قُتلت دينا اومبارغر، وهي مواطنة من الولايات المتحدة تعمل لدى منظمة غير حكومية، هي اللجنة الميثودية المتحدة للإغاثة، بالقرب من الحدود بين كينيا والصومال. وكانت السيد اومبارغر تزمع القيام بمهمة لتقييم الوضع الإنساني في الصومال.

٥٥ - واختطف مواطن إيطالي، هو الدكتور استيفانو سوتجيا، الذي كان يعمل كطبيب بيطري لدى منظمة الأرض الجديدة الإيطالية، وذلك يوم ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ في هاغار، التي تقع على بعد نحو ١٨٠

كيلومترا إلى الغرب من كيسمايو. وقد فُهم أن عملية الاختطاف تتصل باتهامات ذهبت إلى أن منظمة الأرض الجديدة لم تكن تقدم ما يكفي من الخدمات والعمليات في المنطقة. وطلب المختطفون مبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار كفدية من أجل إطلاق سراح موظف المعونة. وأدانت الهيئة الصومالية لتنسيق المعونة عملية الاختطاف وطلبت بإطلاق سراحه فورا. وانتهى الأمر بإطلاق سراحه يوم ٩ أيار/ مايو ١٩٩٩.

٥٦ - وفي ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، تناقلت التقارير حدوث إطلاق نيران داخل وحول مجمع لمنظمة غير حكومية، هي منظمة العمل لمكافحة الجوع، في ميركا. وفي آذار/ مارس ١٩٩٩، صدرت رسالة تهديد بالإعدام في شكل "فتوى" ضد المدير القطري السابق لمنظمة الصحة العالمية على أساس عدد من المزاعم التي لا تستند إلى أساس. وقام مسؤول الأمن المعيَّن من قِبل الأمم المتحدة، كإجراء احتياطي، بنقل الموظفين الدوليين للأمم المتحدة من ميركا في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٩. والمحاولات التي تقوم بها العشيرة السياسية السائدة في المنطقة من أجل إصلاح الإدارة المحلية لم تؤت ثمارها بعد.

خامسا - ملاحظات

٥٧ - رغم استمرار التهديدات الأمنية وارتفاع تكاليف التوزيع بسبب النزاعات العشائرية والألغام وغيرها من المشاكل، لا تزال وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها من الهيئات الإنسانية تواصل توزيع المعونات الغذائية في نسبة عالية من معظم المناطق المتأثرة، ومعظم المستوطنات المعروف بأنها ضمت أسرا مشردة إليها. بيد أنه في المناطق المهددة بالنزاعات المسلحة المتفرقة، بما في ذلك مناطق حضرية رئيسية عدة (مقديشو، وكسمايو وبيضوا)، وفي أجزاء من أقاليم باي وباكول وحيران، لم تكن مواصلة توزيع المعونات ممكنة بالمستويات المطلوبة.

٥٨ - وثمة حاجة إلى استثمار أكبر بغية تعزيز قدرات المجتمع المحلي وقدرته على التكيف بهدف مواجهة الاحتياجات الناشئة عن حالات الطوارئ الطبيعية والتي من صنع الإنسان. أما في المناطق الأكثر استقرارا في الشمال، حيث لوكالات المعونة تواجد أكثر ثباتا، فإنه ينبغي مواصلة التأكيد على بناء القدرات، بتعاون وثيق مع الإدارات المحلية. ومن الواضح أن ضرورة تقديم المعونة الغوثية الإنسانية الدولية تقل في الأماكن التي استثمرت فيها موارد من أجل إعادة التأهيل.

٥٩ - وقد تم التصدي لحالات الطوارئ "الصارخة" من خلال الاستجابات الجوهرية القصيرة الأجل من مجتمع المانحين. بيد أن القدرة التنفيذية للوكالات الإنسانية انخفضت انخفاضا تدريجيا لأسباب تعود بصورة رئيسية إلى عدم كفاية دعم المانحين للتدابير التأهيلية في الأجل المتوسط. وقد تجلى هذا الأمر بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة من خلال ضعف استجابة المانحين للنداء الموحد لعام ١٩٩٩، الذي وضع به سلم أولويات دقيق وكان مركزا تركيزا شديدا وذلك استجابة إلى رغبات المانحين. وضعفت من جراء ذلك قدرة الوكالات على توفير غوث إنساني كاف وفعال، مما جعل الاستجابة للأزمات المقبلة أكثر صعوبة.

علاوة على ذلك، فإن عدم كفاية التمويل في الأجل المتوسط يقلل من قدرة الوكالات الإنسانية على القيام بأنشطة بالغة الأهمية، رغم أنها عادية، فيما يتعلق باتقاء الكوارث وبناء مجتمع قادر على التكيف.

٦٠ - ويمثل هذا الدعم في الأجل الطويل شرطا مسبقا لكي تتمكن أي وكالة من الاحتفاظ بموظفيها وتواجدها. فعلى سبيل المثال، اتضح إثر الفيضانات الجارفة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ أن الوكالات الإنسانية لم تكن قادرة على القيام بما يكفي من أجل إصلاح منابع المياه والهياكل الأساسية للري، والتي تعد ركنا أساسيا من أركان تحسين توفير الماء وتعزيز القدرات على اتقاء الكوارث. أما التأثير المباشر الآخر لعدم كفاية التمويل في الأجل المتوسط فتمثل في انخفاض تواجد المنظمات غير الحكومية في وسط وجنوب الصومال، مما أدى بدوره إلى عدم تواجد ما يكفي من العناصر في الميدان ممن يستطيعون العمل مع المجتمعات المحلية أثناء الأزمات. وقد أعاق انخفاض الأموال، حتى في المناطق الشمالية، الأمم المتحدة عن تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات المحلية كيما تتمكن بدورها من التصدي للكوارث الطبيعية كالجفاف. إضافة إلى ذلك، فإن عدم القيام بأعمال رئيسية لإعادة التأهيل يعرقل الجهود المبذولة لتشجيع عودة اللاجئين إلى المناطق المستقرة في الصومال.

٦١ - ولم تحدث تنمية في الصومال منذ ١٠ سنوات أو حدث منها النذر القليل. بل إن عملية التنمية في البلد تراجعت إلى الوراء. فمعظم الأطفال لا يحصل على رعاية صحية أو تعليم؛ وهناك جيلان لم يتلقيا أي تعليم رسمي. والعمر المتوقع عند الولادة أقل بالتأكيد من متوسط ٥١ عاما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويأتي ترتيب الصومال بالنسبة إلى جميع مؤشرات التنمية في عداد أفقر البلدان وأكثرها حرمانا في العالم. ونُهب فعليا جميع الهياكل الأساسية للحكومة - ابتداء من المباني ومرافق الاتصالات إلى الأثاث والمعدات المكتبية. وأتلف بالكامل جميع الأرشيفات والوثائق والمكاتب والملفات الحكومية والمتاحف إتلافا كليا. ولا يوجد في معظم أنحاء البلد أي مخافر للشرطة أو هيئات قضائية أو خدمة مدنية. كما لا توجد وسائل اتصال بمعزل عن السواتل وأجهزة الهاتف الخلوية والاتصالات اللاسلكية الخاصة. ولا تتوفر الكهرباء على أساس عام، بل تتوفر لأولئك الذين يستطيعون شراء أجهزة توليد الكهرباء. ولا توجد خدمة بريدية. والاقتصاد في حالة يرثى لها. وانخفضت صادرات المنتجات الزراعية كالموز. وقد رفع بعض البلدان في منطقة الخليج الحظر المفروض على استيراد الحيوانات الحية من القرن الأفريقي بعد انتشار وباء حمى وادي ريفت في العام الماضي. ولكن الحظر تسبب أثناء استمراره بصعوبات اقتصادية، وحرم الإدارات المحلية في الشمال من الإيرادات التي تحتاجها حاجة ماسة من ضرائب التصدير، مما أدى إلى ضرر بيئي خطير نتيجة الإفراط في الرعي. ويقوم الأجانب بصورة رئيسية باستغلال بعض الموارد الطبيعية كالسمك، دون تنظيم أو مراقبة.

٦٢ - وفي المناقشات غير الرسمية والرسمية التي جرت في مجلس الأمن، أعربت الدول الأعضاء عن قلقها من ازدياد التأثيرات الواضحة لانعدام وجود حكومة مركزية قادرة على الاضطلاع بمهامها في الصومال. وتعتبر الصومال "ثقبا أسود" حيث انعدام القانون والنظام يجذب المجرمين والمخربين. وقال رئيس وزراء اليمن لممثلي إن حكومته يساورها القلق من تدفق اللاجئين من الصومال. وأعرب عن مخاوفه

من أن الصومال تستغل كنقطة عبور للاتجار بالعقاقير المخدرة وكملاذ للإرهابيين. وقد طالب رئيس كينيا موي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تقوم بإعادة عشرات الآلاف من اللاجئين الصوماليين الذين يعيشون في شمال شرق كينيا إلى وطنهم. واتهم الصوماليين باستغلال الضيافة الكينية لتهريب السلاح إلى البلد. ولكي تسوء الحالة، قامت مجموعة ميليشيا صومالية بتجريد فصيل كيني من سلاحه في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ وسرقت معداته. وأعيد معظم الأشياء المسروقة بعد ما هددت حكومة كينيا باتخاذ إجراء عقابي بحق الفاعلين. ووصلت دفعة من الشلنات الصومالية المزورة التي تقدر قيمتها بـ ٤ ملايين دولار إلى الصومال في ٩ و١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩، وتلتها دفعة ثانية بلغت قيمتها نحو ٥ ملايين دولار في ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وهبطت قيمة الشلن الصومالي نتيجة ذلك من نحو ٧,٥ شلنات مقابل الدولار إلى أكثر من ١٠ ٠٠٠ شلن مقابل الدولار. وهناك الآن أربعة شلنات صومالية مختلفة متداولة في الصومال.

٦٣ - ولا يزال الصومال فريدا من نوعه بوصفه بلدا ليست لديه حكومة وطنية. إذ تنعدم الوظائف التي تؤديها الدول - كتوفير الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية، وتنظيم انتقال البضائع والأشخاص، مثلا، ومراقبة البيئة والمجال الجوي والسواحل وغيرها - فضلا عن تمثيل الشعب الصومالي في المنتديات الحكومية الدولية والمنتديات الدولية - وذلك رغم أن الإدارات المتواجدة في بعض أنحاء البلد - ولا سيما في شمال غرب الصومال ("صوماليلاند") وشمال شرق الصومال ("بونتلاند") قد بدأت بتوفير بعض الخدمات الأساسية إلى شعبها.

٦٤ - وتختلف الصومال عن مجتمعات أفريقية أخرى أثناء الأزمات، نظرا لطابعها المتجانس إلى حد كبير. إذ لا يوجد هناك انقسام ديني رئيسي أو انقسام عرقي أو نزاع على توزيع الثروة المستمدة من الموارد الطبيعية. بل إن الصومال كيان سياسي يعيش أزمة. فهي مقسمة وفق خطوط عشائرية، وكل عشيرة تخاف من غزوات العشائر الأخرى. وأعمال العنف، عندما لا تكون أعمال لصوصية بحتة، تتسم بطابع دفاعي بصورة رئيسية. والعنصر الرئيسي المفقود هو الثقة. فبدون الثقة لا يمكن أن يحل السلام أو الأمن في الصومال كما لا يمكن إعادة إنشاء حكومة مركزية.

٦٥ - ورغم صعوبة التوصل إلى تسوية تفاوضية للأزمة الصومالية، فقد تم خطو خطوات مهمة إلى الأمام. فقبل عامين توصل مبعوثي الخاص عندئذ السيد عصمت كتاني إلى استنتاج مفاده أن الشرط المسبق الأساسي لإحراز تقدم سياسي في الصومال يتمثل في تحقيق تماثل أكبر في موقف المجتمع الدولي. وقد أحرز تقدم مهم في هذا المجال. فإضافة إلى الاجتماع على مستوى السفراء، الذي سينعقد في نيويورك، فإن اللجنة الدائمة التي تجتمع في المنطقة قد برهنت عن قيمتها كمنتدى لتبادل المعلومات والتقييمات بشأن الحالة في الصومال. وأعتقد أنه قد تم من جراء ذلك تقليل خطر تفشي المبادرات التي استنكرها عدد من الحكومات في السابق. وبشكل خاص، فإن الأفكار التي طرحتها جيبوتي، بصفتها رئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على اللجنة الدائمة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩، بهدف تسريع عملية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تستحق في نظري دراسة جدية.

٦٦ - وهناك في الصومال نفسها دليل متزايد على أن الصوماليين العاديين تعبوا من العنف، ويقومون بالضغط على زعمائهم لكي يختاروا طريق السلام. ونظرا إلى عدم وجود أي عملية سلام ترعاها أطراف خارجية منذ اجتماع القاهرة، فإن الصوماليين أنفسهم يقومون باتخاذ مبادرات سياسية على نحو متزايد من خلال المؤتمرات الإقليمية، التي غالبا ما ينظمها زعماء تقليديون، ومن خلال اتصالات غير رسمية بين العشائر. وبدأ المجتمع المدني في إسماع صوته. فالتجمعات النسائية بشكل خاص أصبحت أكثر نشاطا. وفي الوقت ذاته، ازدادت حدة الانتقادات الموجهة إلى دور زعماء الفصائل الصومالية.

٦٧ - إن نحو نصف الأراضي الصومالية ينعم بالسلام. ورغم استمرار الصراعات للسيطرة على بعض المدن الرئيسية في الجنوب، فإن معظم أعمال العنف التي تجري من يوم لآخر في الصومال تتسم بطابع إجرامي الآن وليست لها دوافع سياسية. بل إن هناك تحديا جديدا، يتمثل، بصورة متزايدة، في أن الميليشيات لا تستجيب إلى أوامر زعماء العشائر بل إلى أوامر القادة المحليين فقط.

٦٨ - وأبلغ الكثيرون من القادة الصوماليين مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال أنهم على استعداد للمشاركة في اجتماع وطني. ويفكر الكثيرون من الصوماليين بنوع من مؤتمر المصالحة الوطنية الذي تم الاتفاق عليه في كل من اتفاقي السوديرة والقاهرة، أي عقد اجتماع لممثلي التجمعات العشائرية الرئيسية، إضافة إلى الأقليات لبحث الترتيبات الدستورية في المستقبل وتوزيع المناصب في حكومة وطنية مقبلة. ولكن عدة قادة صوماليين قالوا إنهم يعتقدون بأنه لا يمكن إحراز تقدم مع استمرار الحرب بين إريتريا وإثيوبيا، ومواصلتهما، في رأي هؤلاء الزعماء، في توريط قادة الفصائل الصومالية في هذه الحرب. فمن الواضح أن النزاع بين إريتريا وإثيوبيا له تأثير سلبي كبير على الحالة في الصومال. وترد تقارير تبعث على القلق البالغ عن تدفق الأسلحة إلى الصومال مما يشكل انتهاكا للحظر الذي فرضه مجلس الأمن في قراره ٧٣٣ (١٩٩٢). ويفتقر مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال للولاية والقدرة المطلوبين للتحقق من هذه التقارير.

٦٩ - إن مهمة إعادة إنشاء دولة قادرة على الاضطلاع بمهامها في الصومال ستحتاج إذن لا إلى مجرد جهد كبير من الإرادة السياسية من قبل الشعب الصومالي وقادته. بل لا بد أيضا أن يرافق أي عملية سلام في الصومال عملية إعادة بناء واسعة النطاق. وهاتان العمليتان تحتاجان إلى التنسيق بعناية، مع ضبط الدعم الدولي ضبطا دقيقا لتعزيز تلك التيارات التي تعمل معا على نحو بناء في المجتمع الصومالي.

٧٠ - وأعتقد أننا قد وصلنا الآن إلى مرحلة قد يليق فيها بالأمم المتحدة أن تقوم بدور قوي في الصومال. وأود أن أقترح أن ينظر في اتخاذ إجراء على جبهتين. أولا: أن تقوم الأمم المتحدة، إذ تعمل بحياد وموضوعية مع الدول الأعضاء المهتمة، وخاصة في إطار عملية السلطة الحكومية الدولية للتنمية، بتقديم عون أكبر من أجل تحقيق الوحدة الوطنية وإعادة تشكيل حكومة وطنية في الصومال. وفي هذا الخصوص، يمكن النظر في اتخاذ الخطوات التالية: (أ) كما ذكرت في تقريري السابق، إجراء استعراض عام لدور الأمم المتحدة في الصومال، بما في ذلك احتمال نقل بعض برامج ووكالات الأمم المتحدة فضلا عن

مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، إلى الصومال؛ (ب) وإنشاء صندوق استئماني للصومال من أجل توفير دعم مالي للعملية المستجدة، كتوفير الدعم المالي لاجتماعات الصوماليين مثلا.

٧١ - وبالإضافة إلى ذلك قد يجوز النظر، قبل التوصل إلى اتفاقات سياسية بشأن تشكيل حكومة وطنية، في إمكانية اتخاذ المجتمع الدولي لإجراء من أجل مساعدة الصومال على استعادة سيادتها في بعض الميادين المحدودة، كحماية الموارد الطبيعية البحرية مثلا. ويمكن بذل جهود أيضا للحد من دخول الأسلحة إلى البلد.

٧٢ - وقد توجد إمكانيات أخرى في مجال المساعدة الإنمائية. فرغم أن بعض أموال التنمية تصل إلى الإدارات المحلية في الصومال، فإن الكثير من المؤسسات المانحة والمؤسسات المالية الدولية والوطنية تشترط أنظمتها منها ألا تتعاون إلا مع مؤسسات حكومية معترف بها كوزارات المالية والمصارف المركزية. لذا فإن إنشاء آليات تسمح بتدفق المساعدة المالية إلى الصومال قبل إعادة إنشاء حكومة مركزية رسمية وغيرها من المؤسسات سوف يشكل تحديا لبراعة المجتمع الدولي. وأحث المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي وصندوق التنمية الأوروبي، على أن تتحلى أثناء تطبيقها لاتفاقية لومية الرابعة بالمرونة في هذا الخصوص، وأن تعيد النظر، عندما يلزم، في ترتيباتها القانونية والمالية لكي تأخذ في حسابها هذه الحالة الفريدة من نوعها.

المرفق الأول

[الأصل : بالعربية]

الجهود التي قامت بها جامعة الدول العربية بشأن الوضع في الصومال

١ - أصدر مجلس الجامعة في دورته الماضية (١١١) قراره رقم ٥٨٤٦ الذي دعا فيه الأطراف الصومالية إلى احترام تنفيذ اتفاقاتها، والتعاون مع الجهود العربية والإقليمية والدولية الهادفة إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وإقامة سلطة وطنية تعيد دولة الصومال إلى مكانتها في المجتمع الدولي، وإلى أسرتها العربية، ومحيطها الإقليمي كدولة فاعلة. وخلال الفترة بين دورتي المجلس ١١١ و ١١٢ استقبل الأمين العام العديد من القيادات الصومالية وحملها مسؤولية تدهور الأوضاع في الصومال وحثها على وضع مصلحة الصومال فوق كل الاعتبارات، وتجنيب الشعب الصومالي المزيد من ويلات الحرب والانقسام، وبذل قصارى الجهد من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والمصالحة الوطنية باعتبارها أمرا حاسما لاحترام وصيانة سيادة الصومال وعدم إعطاء أية مبررات لانتهاك حرمة ترابه الوطني من طرف أية قوات خارجية.

٢ - تعمل الأمانة العامة سواء من خلال عضويتها في اللجنة الدولية الدائمة المعنية بالصومال، أو من خلال اتصالاتها المباشرة على الساحة الصومالية وعلاقاتها الإقليمية والدولية من أجل تحقيق ما يلي:

التزام جميع الدول، وخاصة دول الجوار الجغرافي للصومال بقرار مجلس الأمن ٩٢/٧٣٣ بشأن حظر تصدير الأسلحة إلى الصومال، وضرورة احترام السيادة الصومالية، والالتزام بحرمة التراب الوطني الصومالي وعدم انتهاكه، وتحميل القيادات الصومالية مسؤولية أساسية في أن تنأى ببلدها عن الصراعات بين الدول المجاورة وخاصة الصراع القائم بين إثيوبيا وإريتريا.

التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية والدول المعنية بالوضع في الصومال بهدف التوصل إلى توافق في الرأي حول كيفية مساعدة الصوماليين في حل أزمتهم واستعادة مؤسسات الدولة بما يحفظ وحدة الصومال وسلامته الإقليمية.

قيام الأمم المتحدة بدور أكبر على الساحة الصومالية والاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية في المصالحة الوطنية، ونقل مكتبها السياسي المعني بالصومال من نيروبي إلى مقديشيو لهذا الغرض، وقيام الأمم المتحدة عبر وكالاتها ومنظماتها المتخصصة بتقديم المساعدات الفنية والإنسانية للشعب الصومالي.

العمل بشكل منسق بين مختلف المنظمات الدولية والإقليمية وغير الإقليمية ودول الجوار لمساعدة الصوماليين على عقد مؤتمر مصالحة وطنية بهدف تشكيل سلطة صومالية موحدة.

المرفق الثاني

Recent Developments in The IGAD Peace Process on Somalia

Addis Ababa, Ethiopia
August 1999

Prepared for the United Nations

THE CHALLENGE OF SOMALIA

Following the overthrow of the Government of Siadh Barre at the beginning of 1991 and the expansion of the conflict in the country, Somalis have been living without a state. The civil war in Somalia has deeply aggravated the political, economic and humanitarian situation in the country, prompting a number of efforts, including a major UN operation in 1992/93, to address the crisis. To date, despite all the attempts made by neighboring states and others, Somalia remains a country without a state, and the Somalis, a people without a Government.

This state of affairs has had a disastrous effect on the life of the Somali people. Although in some parts of the country — in the northwest ("Somaliland") and northeast ("Puntland") there is relatively better security, some administration and social services — most of the rest of the country is in ruin. Although trade takes place, in addition to the general insecurity, living standards have dropped and even the provision of emergency assistance is threatened. The crisis has implications beyond Somalia's borders as well. Not only do neighboring countries bear the brunt of the socio-economic fallout from the Somali crisis, but they increasingly face the threat from organizations based on terror and destabilization that benefit from the absence of control in the stateless state of Somalia.

As a country sharing the longest border with Somalia hosting hundreds of thousands of Somali refugees and with a population of some 2.5 million Somali speaking citizens, Ethiopia was mandated by the Organization of African Unity (OAU) and the Intergovernmental Authority on Development (IGAD) to take the lead in helping the Somali people find peace and national reconciliation. Although a number of major national reconciliation conferences were held in the region, the lack of readiness by faction leaders to compromise and the inability of the international community to speak to the Somalis with one voice ensured that Somalia remained stateless and directionless for almost a decade.

The lack of progress to achieve peace and national reconciliation could be attributed to two factors which are interrelated:

1. The Somali faction leaders and warlords have not been ready to give up their personal interests for the sake of national reconciliation. The perpetuation of the status quo had been more profitable for them.
2. External actors, particularly from beyond the immediate sub-region have involved themselves in initiatives that run counter to the peace process undertaken by IGAD. The proliferation of initiatives has encouraged the Somali faction leaders to continue to play one external actor against the other in order to ensure that the status quo is maintained in the country.

It was in recognition of the stalemated peace process that the Heads of State of IGAD member states met in Djibouti on March 15 and 16, 1998 and resolved to undertake a new approach to the resolution of the Somali crisis.

THF "BUILDING BLOCK, PEACE - DIVIDEND" APPROACH

IGAD decided to broaden the peace process by shifting the emphasis from promoting concord between faction leaders towards enabling the greater participation of the Somali civil society in the interest of laying a more solid foundation for peace. In this regard the involvement of clan and religious leaders, elders, civic and social groups, non-governmental organization, intellectuals, the business community as well as women and youth groups was considered essential.

The IGAD leaders also resolved to expand international consultation and involve those who can contribute to the peace process as long as they do not engage in parallel and contradictory initiatives. They also called on the international community to politically, diplomatically and financially rehabilitate regions in the country where there is a commitment to peace, stability and national reconciliation (the 'peace dividend' approach).

As the mandated country, Ethiopia began to take steps to implement the new approach decided in Djibouti and known in more simple terms as the "building block, peace dividend approach". Efforts were made to try to develop better lines of communication with and between various actors/groups in Somalia, and to strengthen what was believed to be an emerging international consensus behind the IGAD peace process. In this regard, the sub-region was encouraged by the report issued in April 1998 by the United Nations Secretary General on conflict in Africa in which it was stated that, "it is desirable that the international community should strife to complement, rather than supplant African efforts to resolve Africa's problems".

Bringing the international community on board to back the IGAD peace initiative was facilitated by the establishment of the IGAD Partners Forum (IPF) Committee on Somali which met on May 4 and November 19, 1998. Attended by virtually all the countries and organizations that could play a role in bringing the Somalis to peace and national reconciliation, the meetings endorsed the new IGAD approach, warned those "hampering the peace process" and established a Liaison Group to interact on a more regular basis with IGAD. The Liaison Group was chaired by Italy and included the United States, Norway, France, Egypt, the European Commission and the United Nations. It was clear from the outset that the formation of the IPF did not represent a new and parallel initiative. Indeed the IPF's role was to work "in close consultation with existing coordinating structures to support the IGAD Peace Process and to consult on how best to mobilize the international community to assist the regional initiative".

EVERYONE UNDER ONE ROOF

As the process of international consultation gathered momentum, it was felt necessary to "bring everyone under one roof" within a forum of consultation and coordination that met more frequently and that suggested measures to push the IGAD peace process forward. The need prompted the establishment of the 'Standing Committee', in October 1998 in which were represented the IGAD countries, the member states of the IPF Liaison Group, the IGAD, OAU and Arab League Secretariats, Egypt, and Yemen. (Libya is also welcome to join the Standing Committee).

The Standing Committee quickly felt the need to link economic support and rehabilitation actions with the peace process; to enhance the problem solving capacities of those engaged in the peace process; to develop the criteria for the 'peace dividend', to mobilize funds; and to encourage Somali civil society. More than anything the Committee was an embodiment of a common international approach towards the Somali crisis although there were differences among a few committee members on a number of issues.

While serving as a forum which assisted the development of confidence between members, the Committee felt it was important to build a solid knowledge about the actual situation in Somalia. It believed important to assess the political base of the Somali actors, the place of civil society, and the identity of those Somali forces that would be part of the 'broadening of the peace process'. At the same time, the Committee understood the necessity to carry out evaluations/assessments by Somali and international experts regarding governance, community based initiatives, the work of NGO's, inter-clan relations, the role of the militias, the role of 'concerned parties', questions relating to private property and the issue of expropriated private property — with a focus to practically assist the Somalis and the international community to achieve results. One step taken in this regard involved the transfer of some information in the hands of the Somali Aid Coordinating Body to the IGAD Secretariat.

FINDING FACTS

In order to see the situation in Somalia at first hand the Standing Committee embarked on a fact-finding mission to the country during the first week of December 1998. It visited "Somliland" and "Puntland" two areas of relative stability. It could not visit Mogadiscio. The persistence of international differences in addition to the relationship between the administration and the armed opposition in the city ensured the cancellation of the mission to the capital.

Following the Fact Finding Mission, the Standing Committee agreed among other things on the need to continue to support "Somaliland" and "Puntland" as stable areas (particularly in infrastructure); to help strengthen local governance; to help returned refugees and demobilized persons and to try to bring the two administrations closer together (in view of their dispute over Sool and Sanaag).

PLUSES AND MINUSES

In addition the Standing Committee made some efforts through its members to have the Saudi ban on livestock exports from Somalia lifted. On various occasion stress was made on the need to observe the arms embargo on the transfer of weapons to Somalia instituted by the United Nations Security Council in 1992 (UNSC Res. 733/1992). More recently members have expressed their interest in seeking ways to speed up the peace process and, in this regard, looked at a new proposal tabled by Djibouti. It is also strongly believed that the peace dividend materialize and that current rehabilitation support actions be linked clearly with the peace process.

It must be said that the Standing Committee continues to demonstrate its use as a forum to strengthen international consensus behind the IGAD peace initiative and to generate ideas to help the peace process. On the other hand, however, the Committee has not seen success in mobilizing funds. Neither has membership in the committee meant that every country has avoided taking measures to exacerbate the situation in Somalia. But all things considered, the effort by most in the international community to work in a similar direction is encouraging and this has been recognized by both the United Nations and the Organization of African Unity.

The OAU, too, continues to be concerned with the continuing crisis in Somalia. The issue of Somalia is taken up at every Ministerial and Summit conference. Most recently in Algiers the OAU renewed its call from a year ago for a fact-finding mission to Somalia. It described the situation in the country as "deteriorating" and called for international assistance for those areas in which peace and stability have been established.

THE INFLUX OF ARMS

In recent months, those committed to peace in Somalia have been alarmed by the influx of arms into the country. The outbreak of conflict elsewhere in the Horn has resulted in a further complication in the Somali situation as arms destined to factions and groups having the objective of destabilizing neighboring countries have been introduced into Somalia. Such destructive activity can only encourage those receiving arms to opt for the military way out, thereby prolonging the resolution of the Somali crisis.

A letter outlining Ethiopia's grave concerns in this regard was submitted to the President of the United Nations Security Council on May 14, 1999, followed by a letter voicing similar concerns by the Djibouti Government on May 24, 1999. The arming of the groups that seek to destabilize the sub-region constitutes a threat to peace in Somalia and the neighborhood as a whole and firm reactions by neighboring states to safeguard their peace and security can only be expected. It is clear for all to see that the peace and stability of countries neighboring Somalia is inextricably linked to the reaching of a genuine and lasting political solution to the crisis in Somalia. It is, therefore, essential that the embargo on providing arms to Somalia be respected fully.

NEXT STEPS

Looking from the present to the future, it is obvious that a quick solution to the problems in Somalia will not be easy to achieve. Despite eight years of stateless existence, it can be said that Somalia is still not at a stage when the political situation is ripe for a quick solution.

Although there is relative stability in "Somaliland" and "Puntland" and more stability in parts of the south such as Bay and Bakool, the same cannot be said for other areas - notably Benadir (including the capital) and Lower Juba (including Kisimayo). It is essential for the peace process that in these areas the rival groups reach a 'local' accommodation. This would enable them to prepare at a second stage for countrywide efforts at national reconciliation. There is simply no alternative to the "bottom-up, peace-dividend" approach adopted by IGAD. The decisions taken by the IGAD Heads of State in Djibouti in March 1998 remain as relevant today as they were then. The fact that the IGAD approach advocates a political (and non-military) solution and is founded on the desires of the Somalis themselves, is further indication of the validity of the IGAD strategy.

The fact that the IGAD approach has not yielded quick results should not by any means be considered as failure. The crisis is not simple and has been going on for years. Some have vested interest in the prolongation of the crisis. Those concerned with the Somali problem will need to continue to grapple with the following questions:

- How can the Somali groups/actors come to a binding agreement? How can power be shared?
- Are the leaders representative of their communities?
- How do we encourage and assist the areas that have achieved peace, and how can others follow suit?
- How can the international community speak with one voice?

At the same time the peace process will have to help the Somalis address issues such as atrocities that have been committed, the confiscation of public and private properties, and illegal activities such as money-laundering, as well as arms and drug trafficking.

Equally of urgent concern is the need to ensure that the peace dividend materializes. There is no point in talking about the peace dividend if funds are not going to be available for the rehabilitation of Somalia. The lack of commitment by the international community on this matter is of great worry. Funds from the Lome Convention are running out and other sources of assistance are drying up for lack of interest. It is particularly important to remember that Somalia is not only facing a political crisis. Its people have been bearing the brunt of a humanitarian catastrophe and not for a short time. What is, therefore, of the essence is for the international community and the UN to get more firmly on board current efforts to bring peace and national reconciliation without giving up hope.

- - - - -